

الفصل الثاني

علاقة الفصاحة بقواعد النحو والصرف

obeikandi.com

علاقة الفصاحة بقواعد النحو والصرف

تتخذ العلاقة بين الفصاحة وقواعد النحو والصرف مظاهر كثيرة، لكننا سنحاول أن نجمل هذه العلاقة في مظهرين شاملين، ونعني بهما :

١ — الخلوص من مخالفة القياس اللغوي

٢ — الخلوص من ضعف التأليف

وهما مستخلصان من التعريف الذي استقر في أذهان البلاغيين عن الفصاحة. والمظهر الأول مستخلص من التعريف الخاص بفصاحة المفرد، أما الثاني فهو مأخوذ من التعريف الخاص بفصاحة المركب. وتحت هذين المظهرين يمكننا أن نصنف مظاهر أخرى للعلاقة بين الفصاحة وقواعد النحو والصرف.

أولاً : الخلوص من مخالفة القياس اللغوي

ذكرنا فيما سبق أن البلاغيين قد اصطالحوا على أن فصاحة المفرد هي خلوصه من تناقض الحروف، ومن الغرابة، ومن مخالفة القياس اللغوي، فما المراد بالقياس اللغوي في نظرهم...

يرى صاحب عروس الأفراح أن المراد بالقياس اللغوي هو قياس التصريف،^(١) وهو ما ذهب إليه صاحب مواهب الفتاح أيضاً حيث يقول: «ومخالفة التي هي كون الكلمة غير جارية على القانون الذي يتقرر به حكم المفردات اللغوية، والمفردات اللغوية يتقرر حكمها بالقانون التصريفي، فإذا اقتضى قلب الياء ألفاً مثلاً فوردت الكلمة بخلاف ذلك فقد خرجت عن القانون فتكون غريبة فصيحة».^(٢) ويؤكد ابن يعقوب المغربي هذا المفهوم في موضع آخر حين يقول: «..

(١) شروح التلخيص ص ٧٧

(٢) شروح التلخيص ص ٨٨

من تلك الأمور المنافية للفصاحة التي يتوقف تمييز الفصيح من غيره على إدراكها ما بين علم التصريف كمخالفة القياس في بنية الكلمة ، إذا به يعرف أن الأجلال بفك الإدغام مخالف للقياس ، وإنما القياس بالإدغام .^(٣)

لكن هذا المفهوم العتيق يتسع عند رجل كالحفاجي ليشمل النحو والصرف ، فهو يشترط أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة ، ويرى أن هذا الشرط يضم كل ما ينكره أهل اللغة ، ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة ، ولقد ذكرنا فيما سبق صوراً للمخالفة والشذوذ كما رآها الحفاجي^(٤) ، وابن سنان لم يذكر مصطلح القياس ليصنف فيه الموافقة والمخالفة للعرف العربي ، ومع ذلك فإنه يتفق مع اللغويين في المعنى الذي استقر عليه القياس .

وفي الحقيقة أن القياس لم يصاب عوده إلا على يد ابن جني وأتباعه ، وكان اللغويون قبل ذلك بعضهم يأخذ بالقياس وأكثرهم يأخذ بالسمع ، وخاصة في القرنين الأول والثاني . وكان الرواة في هذه الفترة يقومون بجمع اللغة عن طريق السماع من أصحابها ، وكانوا يجوبون الصحراء ، وينذهبون إلى سوق المربد ، ويتظنون الوفود القادمة من الصحراء ليسمعوا منهم ويحفظوا عنهم . وقد سلك أولئك اللغويون في جمع اللغة الطريق الذي اتخذه الفقهاء في جمع الحديث^(٥) ، ويرى ابن جني أن اللغويين والنحاة قد استفادوا من عمل المتفهمين وعمل المتكلمين ، ولقد تأثر اللغويون بعلم الفقهاء والمتكلمين مما إلا أن تأثرهم بعلم المتكلمين أكثر . . . وذلك أنهم يميلون على الحس ، ويحتجون فيه

(٣) شروح التلخيص ص ٨٩ - ص ٩٠ .

(٤) سر الفصاحة ج ٥ ص ٦٧ - ص ٧٥ .

(٥) انظر المزهري ج ١ ص ١١٣ - ص ١٧١ فيما كتبه عن المتواتر والآحاد والمرسل والمنقطع ، وما كتبه عن الثقات وغير الثقات ، وما يتصل بقواعد الجرح والتعجيل في اللغة .

بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه . . .^(٩) لكنه يصرح مرة أخرى بهذه الاستفادة ، ولذلك عندما ذكر كتب الفقه المنسوبة إلى محمد بن الحسن صاحب الامام أبي خيفة فيقول : . . . إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق^(١٠) .

ولستطيع أن نلمح سلطان أصحاب السماع في القرنين الاول والثاني وذلك من خلال ما يروى عنهم من أخبار في كتب اللغة والادب ، ومن هؤلاء أبو عمرو ابن العلاء الذي كان أشد تسليماً للعرب كما يقول ابن سلام .^(٨) ويذكر ابن رشيقي القيرواني أنه امتنع عن رواية شعر جرير والفرزدق مسع إعجابه بشعرهما . . . وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبيانا بروايته ، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ، لجملة مولداً بالاضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين ،^(٩) .

ومن هؤلاء أيضاً الأصمعي الذي كان يعارض القياس ، ويصرح ابن جني بهذا عندما يقول : . . . والأصمعي ليس بمن ينشط للمقاييس ، ولا لحسكاية التحليل ،^(١٠) ويصفه ابن جني في موضع آخر بأنه قليل الابتعاث في النظر ، وأنه يتوفر فقط على ما يروى ويحفظ .^(١١) ويذكر ابن جني أن التحليل قد يش من أن يعلمه

(٦) الخصائص ج ١ ص ٤٦ .

(٧) الخصائص ج ١ ص ١٦٣ .

(٨) طبقات فحول الشعراء ص ١٥ .

(٩) العمدة ج ١ ص ٩٠ .

(١٠) الخصائص ج ١ ص ٣٦٦ .

(١١) الخصائص ج ١ ص ٣٦٧ .

العروض وأن ذلك قد تعذر على الأصمعي ، وبعد عنه فقال له يوما : يا أبا سعيد كيف تقطع قول الشاعر :

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع
فعل الأصمعي أن الخليل قد تأذى ببعده عن علم العروض ، فلم يعاوده فيه (١٢) .

ولذلك نجد الأصمعي يعارض القياس حتى في الأشياء التي شاع فيها القياس ، وارتضاها اللغويون ومثال ذلك ما يورده ابن جنى عن اعتراضه على قياس اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي ، فيقول ابن جنى : ومن ذلك قول أصحابنا أن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل ، إلا أن نقسيه وذلك نحو المَدْحَرَج ، نقول دحرجته مدحرجا ، وهذا مدحرجنا .. ويقول ابن جنى : إن الأصمعي قد اعترض على كلمة (مسحجاً) التي وردت في جيمية العجاج وذلك عندما قرأها عليه أبو حاتم :

« جَابَأَ رَى بَلَيْتِهِ مُسْحَجَجًا »

كما اعترض على المصدر الميمي أيضاً في كلمة (مسرجى) في بيت جرير :
ألم تعلم مسرجى القوافى فلا عيباً بهن ولا اجتلاباً
ولم يمسك الأصمعي إلا بعد أن أفحمه أبو حاتم بقوله الله تعالى . « ومن قنهم كل ممزق » . (١٣)

وكان من الطبيعي أن تقوم في ذلك الوقت الذي نشط فيه القياس والسماع معا — خصومات بين أصحابهما ، وامتدت الخصومات إلى الأدباء والشعراء ، ومن أمثلة ذلك ما كان بين عبد الله بن أسحق الحضرمي والفرزدق ، وعبد الله

(١٢) الخصائص ج ١ ص ٣٦٧ .

الخصائص ج ١ ص ٣٦٧ .

ابن اسحاق هذا هو الذي وصفه ابن سلام بأنه « أول من يبيع النحر ومد القياس والعمل » (١٤) ويروى أن ابن اسحاق قد أخذ بعض المسأخذ على شعر الفرزدق لمخالفته القياس ، ومن ذلك قول الفرزدق :

وعض زمانٍ يابن مروان لم يدعُ من المال إلا مسحةً أو مجلفاً
ويذكر الرواة أن ابن اسحاق قد سأل للفرزدق قائلاً : على أي شيء ترفع
('مَجْلَفٌ) فرد عليه الفرزدق : « على ما يسوءك وينوءك » ، وهجاه بقوله :
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا (١٥)
وكلمة (مواليا) على النصب في بيت الفرزدق تخالف القياس ، لكننا نمتدح
أن الفرزدق قد تميم أن يأتي بها على هذا الوجه حتى يستثير ابن اسحاق ، ويذكر
ابن جني أن الفرزدق كان يلغز بالآيات ، ويأمر بإلقائها على ابن اسحاق (١٦)
ويورد ابن جني بيت الفرزدق برواية أخرى هي :

وعض زمانٍ يابن مروان لم يدعُ من المال إلا مسحةً أو مجلفاً
ويقول : معنى لم يدعُ بكسر الدال أي لم يتدع ولم يثبت ، والجملة بعد زمان
في موضع جر لكونها صفه له ، والعائد منها إليه محذوف للملم بموضعه وتقديره :
لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحة أو مجلف ، فيرتفع مسحة بفعله ،
ومجلف عطف عليه . وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في
الرواية الأخرى (١٧) .

وابن جني لم يذكر بيت الفرزدق لينقض به الرواية التي وردت فيها كلمة

(١٤) طبقات فحول الشعراء ص ١٤ .

(١٥) نزهة الألبا في طبقات الأدبا لأبي البركات الانباري ص ٢٥

ط حجر .

(١٦) الخصائص ج ١ ص ٣٧٤ .

(١٧) الخصائص ج ١ ص ١٠٤ .

(مسحت) منصوبة وإنما قد أوردته ليستشهد على أن (وَدَعَ) الذى مضاعفه (يَدَع) لا يستعمل منه الماضى ، مع أنه مطرد فى القياس، لكنه شاذ فى الاستعمال وهذا الفعل (وَدَعَ يَدَع) يخالف الفعل (وَدَعَ يَدَع) بمعنى سكن، وهو فعل متبوع متبوع^(١٨) . وذلك على نحو البيت الذى أوردته ابن جنى للفرزدق .

ولم يكن الفرزدق منفرداً بجرأته على الخروج عن العرف اللغوى معتمداً فى ذلك على قدرته اللغوية ، فلقد سبقه العجاج وابنه رؤبة اللذان قد قال عنهما ابن جنى إنهما قاسا اللغة ، وتصرفا فيها ، وأقدا على ما لم يأت به قبلها^(١٩) ، كما تبعهما آخرون مثل بشار بن برد وأبو تمام والمتنبى^(٢٠) . كما أن هذه الخصومات لم تكن بين اللغويين والشعراء فقط ، بل امتدت إلى اللغويين والنحاة وغيرهم . وقد اتخذت الخصومات العلية بين اللغويين مظهراً مشهوراً بين البصريين والكوفيين ، أو بين مدرستى البصرة والكوفة ، ويبدو أن القياس قد تأثر فى مفهومه باختلاف الحياة الثقافية والعقلية بوجه عام فى اليتنين ، فالبصريون يميلون إلى إعمال العقل وحرية الفكر بفضل ما ورثوه فى هذه البيئة من ثقافات متزجة ، وبفضل الموقع الهام الذى تقع البصرة باعتبارها ميناء تجتمع فيه الاجناس المختلفة ، ولقد أفاض أستاذنا الدكتور طه الحاجرى فى وصف العقلية البصرية وذلك عندما بحث المؤثرات الثقافية التى أثرت فى الجاحظ^(٢١) ، وهذا يخالف بيئة الكوفة التى تعتمد على الخبر والنص اعتماداً كبيراً ، مما قد صبغ القياس بصبغة مختلفة عن تناول البصريين ومفهومهم له .

ويخلص الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس موقف مدرستى البصرة والكوفة

(١٨) الخصائص ج ١ ص ١٠١ - ص ١٠٤ .

(١٩) الخصائص ج ١ ص ٣٧٤ .

(٢٠) انظر الأغاني ج ٣ ص ١٤٥ - ص ١٦٣ ، الموشع ، الموازنة ، للوساطة .

(٢١) انظر الجاحظ حياته وآثاره . طه الحاجرى .

من القياس ، وأن موقف البصريين منه يتلخص في أنهم وضعوا الأحكام وقعدوا القواعد على أساس الأمثلة الكثيرة المروية عن العرب ، فكما وجدوا قدراً كافياً من الأمثلة ، واعتقدوا أن هذا القدر يسوغ وضع قاعدة عامة وضعوها وأسسوها ، أما القليل أو النادر فإنه لم يكن يستحق في رأى البصريين أن توضع له قاعدة ، ويعتمد الدكتور إبراهيم أليس على ما روى عن أبي عمرو بن العلاء حين سأله سائل قائلاً : خبرني عما وضعت مما سمعته عريية ، أيدخل فيه كلام العرب كله .. ؟ قال أبو عمرو : لا . قال السائل : فإذا أنت صانع فيما خالفك فيه العرب وهي حجة ؟ قال أبو عمرو : أحمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفني لغات (أى لهجات) ويرى الدكتور إبراهيم أليس أن قول أبي عمرو بن العلاء هذا يلخص وجهة نظر البصريين إلى القياس (٢٢) .

أما موقف الكوفيين من القياس في نظر الدكتور أليس فإنه يتلخص في أنهم لم يترددوا في وضع القاعدة على الشاهد الواحد أو الشاهدين (٢٣) .

ومن الطائفة التي أنشأ عن هذا الاختلاف في وجهات النظر بين المدرستين اختلاف في الظواهر اللغوية ؛ فما يمكن أن توضع له قاعدة عند الكوفيين قد لا يجوز عند البصريين ، لاعتقادهم على كثرة الشواهد في استخلاص القواعد .

لكن القياس قد تطور كثيراً في القرن الرابع الهجري ، وارتبط ذلك التطور بأبي على الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) وتلميذه أبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) الذي لازمه أربعين سنة وتأثر بأستاذه تأثراً كبيراً ، وهما يأخذان بالقول الوارد عن أبي عثمان المازني ، الذي جعله ابن جني باباً (ما قيس على كلام العرب ، فهو من كلام العرب) ويقول ابن جني في بداية هذا الباب : .. هذا موضع شريف وأكثر الناس يضعف عن احتماله ، لغموضه ولطفه ،

(٢٢) انظر من أسرار اللغة ص ٢٠ - ص ٢١ .

(٢٣) انظر من أسرار اللغة ص ٢٠ - ص ٢١ .

والمنفعة به عامة ، والتسناد إليه مقوِّمٌ مجزئ ، وقد نص أبو عثمان عليه ، فقالوا : ما قيس على كلام العرب ، فهو من من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه فإذا سمعت (قام زيد) أجزت (ظرف بشر) ، و (كرم خالد) (٢٤) .

ويبدو أن أبا علي الفارسي كان متأثراً بالقياس تأثيراً كبيراً ، متحسناً في دفاعه عنه ، ويروى عنه أنه كان يقول : « لأن أخطئ في خمسين مسألة عما باباه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية » (٢٥) ، وقد يكون هذا الاعتزاز هو الذي جعله يرى أن الالفاظ الاعجمية الدخيلة من كلام العرب ، وذلك عندما تستعمل بينهم ، ويقول في ذلك « إذا قلت : (طاب الحشكان) فهذا من كلام العرب ، لأنك بإعرابك إيَّاه ، قد أدخلته كلام العرب ، ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الاعجمية ، قد أجزته العرب بجرى أصول كلامها » (٢٦) .

ويسوق أبو علي الفارسي الامثلة المختلفة ليستدل بها على فكرته ومن ذلك قوله :

(١) الكلمات الاعجمية تجري بجرى الكلمة العربية في الصرف والمنع مثل :
فرئند ، ديباج ، فيروزج ، آجر ، وسهيز ، ولمبرينستم .

(ب) وما يؤكد ذلك عند أبي علي أيضا قوله أن العرب قد اشتقت من الاعجمي النكرة ، كما تشتق من أصول كلامها (٢٧) . مستشهدا بكلمة (سنجيت) التي وردت في قول روية :

(٢٤) الخصائص ج ١ ص ٣٦٢ .

(٢٥) نزعة الالباب ص ٣٨٩ .

(٢٦) الخصائص ج ١ ص ٣٦٢ .

(٢٧) الخصائص ج ١ ص ٣٦٣ .

هل مِنْجِيَّةٌ تَخْلِفُ سَخْتِيَّتُ أَوْ هَضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كَبْرِيَّتُ
 وسختيت من السخيت ، كزحليل من الزحيل . ومثل ذلك أيضاً قوله :
 دَرَهَمَتِ الْخُبَاذَى أَى صَارَتْ كالدراهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمى .
 ومن ذلك أيضاً كلمة (الْمَزْرَج) من الزرجون وهى الخمر مثل : (٢٨) .

هل تعرف الدار لأم الخزرج منها فظلت اليوم كالْمَزْرَج
 (ح) ويستدل أبو على أيضاً على فكرته بدليل آخر هو أن بعض الأبنية
 المأخوذة من أصول عربية لم يستعملها العرب إلا نادراً وهى مع ندرة استعمالها
 عربية الأصل مثل (قَتَلْتُكَ) من القتل و (أَكَلْتُكَ) من الأكل و (شَرِبْتُ)
 من الشرب و (تَخَرَّجْتُ) من الخروج و (دَخَلْتُ) من الدخول ، فهذه ألفاظ
 وأبنية عربية ولا نستطيع إنكار عربيتهما فى نظر أبى على ، مع أن العرب لم
 تنطق بها . (٢٩)

فأبو على — كما رأينا — يتوسع فى القياس إلى درجة أنه يرى أن الكلمات
 الأعجمية الدخيلة تصبح عربية لإعرابها ، مثل كلمة (الخشكدان) التى وقعت
 فاعلاً .

وابن جنى الذى أورد آراء أستاذه يلتقى معه فى الفكرة العامة التى أشرنا
 إليها وهى : أن ما قيس على كلام العرب ، فهو من كلام العرب ، ، لكنه
 يختلف عنه فى المعالجة والتفسير ، فابن جنى يتناول القياس بصورة تتلاءم مع
 حاجات المتكلمين ، وهو يدرك أن القياس غامض على كثير من الناس ، وقد
 صرح بذلك وقال : « هذا موضع شريف ، وأكثر الناس يضعف عن احتماله ،
 لغموضه ولطفه ، » .

(٢٨) الخصائص ج ١ ص ٣٦٣ .

(٢٩) الخصائص ج ١ ص ٣٦٥ .

والقياس منافع جلية في نظر ابن جنى ، ولا يمكن الاستغناء عنها لأن :
 « القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين ، أحدهما : ما لا بد
 من تقبله كيشته نحو : حجر ، ودار ، وما تقدم ، ومنه ما وجدوه يُتدارك
 بالقياس ، وتخف السكفة في عليه على الناس فقتلوه وفصلوه ، إذ قدروا على
 تداركه من هذا الوجه القريب ... فلما رأى القوم كثيرا من اللغة مقبلا مقادا
 وسموه بمواسمه وَغَضُّوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار
 والإيجاز (٣٠) » .

فالقياس عند ابن جنى نافع وضروري فيما لم يرد على العرب ، لأن أخذ اللغة
 كلها عن السماع أمر لا يمكن أن يقيس للناس جميعا ، والقياس هو المسلك العملي
 لتلقى الكثير من اللغة .

وهذا لا يعني أن ابن جنى ينكر قيمة السماع ، بل على العكس ، فهو يلجأ إلى
 القياس عندما لا يعثر على ما ورد به سماع ، لكن ما الذي يفعله ابن جنى عندما
 يتعارض القياس والسماع ... ؟

يسلم ابن جنى منذ البداية بأن القياس لا يبنى باللغة عندما نطلبها به .. ومما
 الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة وقياسا ، لكن ما أمكن ذلك فيه ،
 قلنا به ونبينا عليه (٣١) .

وفي حالة تعارض القياس والسماع ، فالمسموع يتغلب على المقيس عند ابن
 جنى .. فإذا تعارض القياس والسماع نطق بالمسموع على ما جاء عليه نحو
 « استحوذ عليهم الشيطان » .. وقال : هذا ليس بقياس ، ولكنه لا بد من قبوله
 لأنك إنما تنطق بلغتهم (٣٢) .

(٣٠) الخصائص ج ١ ص ٤٤١ - ٤٤٢ .

(٣١) الخصائص ج ١ ص ٤٤٢ .

(٣٢) الاقتراح للسيوطي ص ١٠٢ .

ويصرح بهذا القول مرة ثانية في نفس الموضع عندما يقول : .. إذا أدرك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بعنى آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت فيه (٣٣) .

ويقسم ابن جنى الكلام من ناحية الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام هي (٣٤) .

الاول : مطرد في القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والثابتة المنوبة ، وذلك نحوه : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد .
الثاني : مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من يَدْر ويدْع وكذلك قولهم (مكان 'مَبْقِل') هذا هو القياس ، والاكثر في السماع (بالق) ، والاول مسموع أيضا ، قال أبو دؤاد لابنه دؤاد : يا بني ما أعاشك بعدى ، فقال دؤاد :

أعاشنى بعدك وادٍ 'مَبْقِل' آكلُ من حَوْذائه وأنزل

ويذكر ابن جنى أن أبا زيد قد حكى في كتاب «حيلة» و«مخالة» :
(مكان 'مَبْقِل') ،

وعما يقوى في القياس ، ويضعف في الاستعمال مفعول على اسماء صريحا نحو قولك : عى زيد قائما أو قياما ، هذا هو القياس ، غير السماع ورد بمظهره ، والاقصا على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : عى زيد أن يقوم ، (وعى الله أن يأتي بالفتح) . ويقول ابن جنى وقد جاء عنهم شيء من الاول ، أنشدنا أبو على :

أكثرت في العذل ما جئت دائما لا تعذُرَن أنى عسيت صائما

(٣٣) الاقتراح للسيوطى ص ١٠٢ .

(٣٤) الخصائص ج ١ ص ١٠١ - ص ١٠٤ ، الزهر ج ١ ص ٢٢٧ -

ومنه المثل السائر : « عسى الغوير أبوساء » (٣٥) .

الثالث : المعطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ، نحو قولهم : أَخْوَصَ الرَّمَيْتُ ، واستصوبت الأمر .. يقال : استصوبت ، ولا يقال : استصهبت الشيء . ومنه استبحوذ ، وأغياحت المرأة ، واستدوق الجمل ، واستتيسر الشاة ، وقول زهير :

هنا لك إن يستخ ولوا المال يخولوا

ومنه استغليل الجمل ، مثل قول أبي النجم :

يدير عيني مصعب مستغليل .

الرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعا ، وهو كتميم مفعول ، فيما عنيه واو ، نحو ثوب مصوون ، ومسلك مدووف ، وحكى البغداديون : فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه .

وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره عليه (٣٦) .

وواضح أن النوع الأول قد قبل ولا اختلاف عليه ، وذلك كما صرح ابن جني الذي وصفه بأنه « الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة » ، أما النوع الأخير الشاذ في القياس والاستعمال فلا يجب أن يؤخذ به ، ولا يعتمد عليه في القياس ، ولا يرد غيره عليه كما يفتي ابن جني .

أما النوع الثالث الذي اطرده في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه كما يرى ابن جني لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، أي يجب أن يؤدي ما يسمع بحالته ، فإذا سمعنا استحوذ واستصوب فلا يجوز لنا أن نتجاوزهما غيرهما ؛ فلا نقول في استقام استقوم ، ولا في استساغ

(٣٥) الخصائص ج ١ ص ١٠١ - ص ١٠٤ ، المزهر ج ١ ص ٢٢٧ -

ص ٢٣٠ .

(٣٦) الخصائص ج ١ ص ١٠٢ - ص ١٠٣ .

استسوغ ، ولا في استبعاد استيعاب ، وكذلك إذا سمعنا أخوَصَ الرَّمْثَ فلا يجوز لنا أن نقول في أعادَءٌ وَاَدَ .

اسكن ، ليس اطراده في السماع داعيا إلى اطراده في القياس . ٩ .

يحاول الدكتور إبراهيم أنيس تفسير ذلك باحتالين ، فقد يقصد بذلك أنه قد وردت منه أمثلة قليلة لا تسوغ أن توضع لها قاعدة عامة ، أو أن تلك الأمثلة لقليلة لا يتطرق إليها الشك في أنها لما سمع العرب ، أي أنها متواترة أو شبه متواترة في روايتها ، وفي أن العرب تكلموا بها . (٢٧)

وهذا التفسير الذي ذكره الدكتور إبراهيم أنيس هو ما يعنيه الشيخ بهاء الدين السبكي في عروس الأعراف عندما قال : . . . ما عالف القياس ، وكثر استعماله ، فورد في القرآن ، فإنه فصيح ، مثل استحوذ . . . (٢٨)

أما النوع الثاني الذي هو شاذ في السماع مطرد في القياس فهو الذي يهم المغويين لأنه يعني استنباط كلمات وقواعد جديدة لم ترو عن العرب ، وإنما قد قيس على ما روى عنهم ، ويرى ابن جنى « أن الشيء إذا كان شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من وذر ، ووَدَعَ ، لأنهم لم يقولوها ، ولا غرو أن تستعمل نظيرهما نحو . وَزَنَ وَوَعَدَ . . . (٢٩)

ويرى ابن جنى أنه قد يجوز القياس على القليل ، ولا يجوز فيها هو أكثر منه لعدم صلاحيته ، ومن القياس القائم على القلة النسب إلى كلمة (شنوءة) فهو (شَنَى) ، ويقول ابن جنى . . . فلك من بعد أن تقول في الإضافة إلى قَفْوَبَةٍ قَفْوَبِيَّةٌ ، وإلى رَكْوَبَةٍ رَكْبِيَّةٌ ، وإلى حِلْوَبَةٍ حَلْبِيَّةٌ قياساً على شَنَى ، (٤٠) .

(٣٧) أسرار اللغة ص ٣٣ .

(٣٨) شروح التلخيص ص ٨٨ .

(٣٩) الخصائص ج ١ ص ١٠٣ .

(٤٠) الخصائص ج ١ ص ١٢٠ .

ويُفسر ابن جنّي سبب هذا القياس قائلا : « . . . وذلك أنهم أجروا - فعُولة مجرى - فعيلة ، لمشابهتها إياها من عدة أوجه ، أحدها أن كلَّ واحدة من فعولة وفعيلة ثلاث ، ثم أن ثالث كل واحدة منها حرف لين يجرى مجرى صاحبه . . . ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث . . . ، فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واوشوذة مجرى ياء حنيفة ، فكما قالوا حنّ في قياسيا قالوا شنّ في أيضا قياسيا . . (٤١)

وهذا القياس الذي جاز في القليل حتى ولو كان كلمة واحدة مثل (شنوذة) و (شنّى) فإنه قد امتنع في حالة أخرى قد كثرت فيها الأمثلة مثل : ثقيف ، قریش سليم ، سعيد ، كريم فلا يجوز القياس ، لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم في ثقيف ثقتى ، وفي قریش قرشى ، وفي سليم سلمى ، فهذا وإن كان أكثر من شنّى فإنه عند سيويه ضعيف في القياس ، فلا يجوز على هذا في سعيد سعدى ، ولا في كريم كرمى . . . (٤٢)

وهكذا رأينا أن القياس عند ابن جنّي وأستاذه أبي على الفارسي قد اتسع وقام على قاعدة ارتضاها ، هي (أن ما قيس على كلام العرب ، فهو من كلام العرب) ، مما صبغ القياس عندهما بالتوسع واستنباط أشياء جديدة في اللغة لم تسمع عن العرب القدماء ، بعد أن كان اللغويون قبلهم يقيمون قياسهم اللغوي مستهدين وضع قواعد عامة للغة على ضوء ما وصلهم من نصوص مسموعة ومروية عن العرب .

أما القياس في العصر الحديث فإنه يتمثل في موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة منه ، فلقد اتخذ القياس وسيلة لتنمية الثروة اللغوية ، ويدعو لنا أن المجمع قد سلك في تطبيق القياس اللغوي مسلكا لا يختلف كثيرا عن مسلك ابن

(٤١) الخصائص ج ١ ص ١٢٠ - ص ١٢١ .

(٤٢) الخصائص ص ١٢١ .

جنى وأستاذه أبي علي الفارسي (٤٣) .

ويلخص الدكتور ابراهيم أنيس أسلوب المجمع اللغوي في معالجة القياس ويرى أن المجمع اللغوي قد اكتفى بالقياس لاستنباط الصيغ أو الكلمات الجديدة في صيغ قديمة .. ، ولم يحاول المجمع استغلال فكرة القياس في الدلالات فأنما بالالفاظ والابنية . ولم يحاول القياس في التراكيب ، أى رفض الاخذ بأى تركيب جديد يمكن أن يحمى في شعر المحدثين ، كقول شوقي مخاطب سلاح الطيران :

يا سلاح العصر بشرنا به كل عصر بسكى وسلاح
إن عزالم يظل في غد بمحاحيك ذليل مستباح

فالفاعل (يظل) منفي بلم ، وزمنه مع هذا في المستقبل بدليل (في غد) (٤٤) .

ويرى الدكتور ابراهيم أنيس أن المجمع يقنع الآن في قضية القياس باستنباط الالفاظ الجديدة ، ويؤسس قياسه على دعام ثلاث :

١ — أقوال العلماء من القدماء بصدد الظاهرة اللغوية ، فإذا وجد المجمع منفذا ولو ضعيفا عن هذا الطريق استغله ، فهو يأخذ أحيانا بأضعف الرايين عندما يرى أن ذلك الراى يلائم ما يهدف إليه .

٢ — القيام بإحصاء الامثلة المروية لهذه الظاهرة من المعاجم المطولة .

٣ — موقف جمهور أبناء العرب في العصر الحديث من هذه الظاهرة (٤٥) ، أى أن المجمع يساعد على إقرار صيغة جديدة أو كلمة جديدة في صيغة قديمة ذلك إذا وجد الناس يألسون إلى هذه الكلمة أو الصيغة ، وذلك مثل صيغة (فمّالة)

(٤٣) قرر المجمع جواز تكملة المادة اللغوية على أساس ما ورد عن العرب أخذا بمذهب أبي علي الفارسي : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » ، انظر مجموعة القرارات التي اتخذها المجمع تحت اسم : كتاب في أصول اللغة ص ٦٧ .

(٤٤) أسرار اللغة ص ٢٨ - ص ٢٩ .

(٤٥) أسرار اللغة ص ٢٩ .

التي أقرها المجمع لتكون اسما للآلة ، ولقد أقرها المجمع وجعلها قياسية بعد أن رأى انتشارها على الآلة بفضل حركة التصنيع الحديثة مثل (ثلاجة غسالة . .) وما دفع المجمع إلى إقرار هذه الصيغة ، أنها صيغة لا يخشى معها اللبس ، فلم تشتهر في دلالة أخرى ، ولأن ما ورد من أمثلتها في النصوص العربية القديمة يمكن جعلها قياسية . . . (٤٦) .

وقد أضاف المجمع ثلاث صيغ قياسية أخرى هي (فعـال) مثل (إراث) التي قال بعض القدماء بقياسيتها في اسم الآلة ، وصيغة (فعـاعلة) مثل (الساقية) وقد اتخذها المجمع صيغة قياسية لاسم الآلة رغم شيوعها في اسم الفاعل المؤنث ، وصيغة (فاعول) مثل (ساطور) وقد جعلها المجمع قياسية لكثرة ما ورد منها من أمثلة للتعبير عن اسم الآلة ، وقد بلغ عدد الأمثلة نحو ستة وعشرين مثلاً ، وذلك كما ورد في أحد البحوث التي قدمت وأقيمت في مؤتمر المجمع سنة ١٩٦٢ م (٤٧) .

وبذلك تصبح الصيغ القياسية في اسم الآلة سبع صيغ هي :

- ١ — ثلاث صيغ مشهورة وقديمة هي : مِفْعَل ، مِفْعَـلِـة ، مِفْعَـال .
- ٢ — صيغة قال بعض القدماء بقياسيتها هي : فِعـال .
- ٣ — صيغة فِعـالـة مثل ثَلاْجَة .
- ٤ — صيغة فَعـاعِـلة مثل ساقية .
- ٥ — صيغة فَعـاعُول مثل سَاطُور .
- ٦ — وقد اتخذ المجمع اللغوي عدة قرارات لغوية مصنفة

(٤٦) كتاب في أصول اللغة ج ١ ص ٣٣ ، مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة - أخرجها وضبطها : محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين .

(٤٨) المرجع السابق ج ١ ص ٣١ .

كما يلي :

١ - قرارات في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة مثل :

(١) إضافة ثلاث صيغ لاسم الآلة هي فعَّالة ، وفَعَّالَة ، وفَعَّالٌ .
رأينا من قبل .

- (ب) صيغة (فعَّيل) بكسر الفاء وتشديد العين لإفادة المبالغة .
- (ح) صوغ (فَعَّيْل) بفتح الفاء وكسر العين للدلالة على المشاركة .
- (د) اشتقاق (فَعَّال) من العضو ، للدلالة على إصابته .
- (هـ) السين والتاء الالتخاذ والجعل .
- (و) لحوق التاء لاسم المكان .

كما اتخذ عدة قرارات أخرى متصلة بالنحت وضوابطه ، والتركيب المزجي ، وقواعد الاشتقاق من الجامد العربى والمعرب ، والتذكير والتأنيث ، وأفعال التفضيل ، والتصغير .

٢ - قرارات في الألفاظ والأساليب العربية والمعربة مثل :

- (١) استعمال (مَفَّاعِل) بقلب الياء همزة مثل (مسكائد) و (مسكائد) .
- (ب) استعمال (تقدم إلى فلان بكذا) أى قدمه إليه أو طلبه أو التمسه .
- (ح) استعمال (التقييم) بمعنى بيان القيمة .
- (د) استعمال (سواء) مع (أم) ومع (أو) بالهمزة وبغيرها .
- (هـ) ضبط الكلمات الآتية : (مِنْطَلَقَة) لمعنى المكان أو الدائرة وكلية (مُتَعَدِّف) ، وكلية (حُدُث) في تعبير (ما قَدُمَ وما حَدَثَ) .
- (و) تحريب سبعة ألفاظ هي : (بَسْتَر) من (بستور) و (بلور) من (البلور) و (بلُشَف) من (البلّاشفية) ، و (تَلُفَنَ) من (التليفون) و (فَبْرَك) من (الفابريك) بمعنى صنع الشيء وبالآلة ، و (جَبَس) من (الجبس) من مواد البناء ، (كَهْرَبَ) من (الكهربا) ، وقد أقر المجمع تحريب الاسم^(٤٨) .

٣ - قرارات في المشتقات مثل :

- (أ) قياس صوغ (فَعُول) للصفة المشبهة أو المبالغة .
- (ب) جواز صوغ اسم الفاعل من اللازم على زنة (فاعل)
- (ج) اطراد صوغ (فَعْلَمَة) للكثرة والمبالغة .
- (د) لحوق التاء بالمصدر الميمي .

٤ - قرارات في المجموع مثل .

- (أ) (إباحة جمع (فَعْل) على (أفعال) .
- (ب) قياس جمع (مَفْعُول) على مفاعيل مطلقا (الاسم والمصدر والصفة) .
- (ج) جواز جمع المبدوءة بالميم الزائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة (مفاعل) أو (مفاعيل) وشبههما ، حلا على ما جاء من نظائرهما في فصيح الكلام .

- (د) جواز جمع فاعل على فواعل .
- (هـ) جواز جمع أفعال فعلاء جمع تصحيح .
- (و) جواز جمع فَعْلَمَة على فَعْلَمَات .
- (ز) إجازة طائفة من جموع التانيث السالبة .
- (ح) جمع كيلو متر وشبهه وتمييزه باعتباره كلمة واحدة .

٥ - قرارات في بعض أحكام النسب :

- (أ) النسب إلى فَعِيل وفَعِيلَه .
- (ب) النسب إلى جمع المؤنث السالم .
- (ج) النسب إلى كيمياء .

٦ - وهناك قرارات عديدة في بعض أحكام النحو والصرف ، وبعضها قد أقره المجمع والبعض الآخر لم يقره ، ومن أهم تلك القرارات التي أقرها :

- (ا) جواز ظهور السكون العام .
 (ب) جواز تقديم النفس والعين على المؤكد .
 (ج) جواز دخول (ال) على (غير) .
 (د) إدخال (ال) على العدد المضاف .
 (هـ) جواز إلغاء النصب بإذن .
 (و) قياسية السين والتاء (أو الألف) لإفادة الدنو أو الحينونة .
 (ز) جواز استعمال (أى) للإيهام والتعميم في مثل (اشترى أى كتاب) .

وهذه القرارات التي اتخذها المجمع في مؤتمراته ودوراته المختلفة تعتمد على القياس على نحو ما رأينا ، لكننا نرى أن دور المجمع لم يكتمل فيما يخص مجال التعريب ؛ فنجد أن دوره يأتي متأخرا ، لأنه يحاول تعريب اللفظة بعد أن تنتشر وتتمكن ، والواجب عليه في هذا المجال أن يسابق التطور ، ويسرع إلى تعريب اللفظة قبل أن تنفشي في كلام الناس ، فيصعب بعد ذلك إحلال الكلمة التي انتقامها مكان الكلمة الدخيلة التي يصعب تنقية اللغة منها ، والتسابق مع التطور الحضاري والصناعي يحتاج إلى جهد عدد كبير من الباحثين المتصلين بالتطور ، ومن الشباب القادر على تحمل المشاق .

ولنا أن تساهل الآن : متى تكون مخالفة القياس بخلة بالفصاحة . . ؟
 لا نستطيع أن نجزم بأن كل ما خالف القياس لا يعد فصيحاً ، بل هناك ألفاظ شهد لها بالفصاحة مع مخالفتها للقياس اللغوي ، ويرى الخطيب صاحب شرح التلخيص أن ما خالف القياس وكثر استعماله ، فورد في القرآن فإنه فصيح مثل (استحوذ)^(٤٩) وهذا يعني أن مخالفة القياس لا تخل بالفصاحة عندما تقع في القرآن الكريم .

ويرى الشيخ بهاء الدين السبكي أن مخالفة القياس مع قلة الاستعمال مجموعهما هو الخلل^(٥٠)، ويعنى هذا أن الشيخ بهاء الدين يرى أن مخالفة القياس وحدها لا تخلل بالفصاحة، كما أن قلة الاستعمال وحدها لا تخلل بها أيضا.

لكن السيوطي يرى أن الخلل بالفصاحة ليس مخالفة القياس وإنما قلة الاستعمال وحدها هي التي تخلل بها، والسيوطي يرجع الغرابة، والتأخر، ومخالفة القياس إلى شيء واحد هو قلة الاستعمال، أي أن مدار فصاحة المفرد — في نظره — على كثرة الاستعمال، كما أن عدمها على قلته^(٥١)، وهذا يعنى أن كل ما كثر استعماله فصيح، وهذا ليس صحيحا؛ فهناك كلمات قد شاع استعمالها وغيرها أحق منها في الفصاحة مثل كلمة (برّ) التي يراها الجاحظ أفصح من (القمح) و(الحنطة) لأن (القمح) لغة شامية، و(الحنطة) لغة كوفية^(٥٢)، ولقد جاءت كلمة (البرّ) في كلام العرب القدماء وفي قول عائشة عن الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قالت: «ما شبع رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه البرة السمراء حتى فارق الدنيا»، وكذلك وردت في قول عمر رضي الله عنه حيث قال: «أترؤن أني لأعرف رقيق العيش لباب البر بصغار المعزى ..»^(٥٣).

وقد وردت كلمة (البرّ) في قول أمية بن أبي الصلت في مديح عبد الله بن جدعان أحد أجداد العرب في الجاهلية:

له داع بمكة مُشْتَمِلٌ وَأَخْرُفُ فَوْقَ دَارَتِهِ يَنَادِي
إِلَى رُدْحٍ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى بَابِ الْبُرِّ يَلْبِكُ بِالْثَمَادِ

ويورد الجاحظ أن الحسن البصري قد سمع رجلا يعيب الفالوذق فقال:

(٥٠) شروح التلخيص ص ٨٨ .

(٥١) المزهر ج ١ ص ١٨٨ .

(٥٢) البيان والتبيين ج ١ ص ١٨ .

(٥٣) الحيوان ج ٥ ص ٤٨١ ، البيان والتبيين ج ١ ص ١٨ .

د لباب البرّ ، بلعاب النحل ، بخالص السّمن ، ما عاب هذا مسلم ، (٥٤) .

وهناك كلمات كثيرة استخفها الناس واستعملوها وغيرها أحق منها بالاستعمال؛ مثل كلمة (الجوع) التي استعملت وكثرت على ألسنة الناس ، وأحق منها كلمة (السغب) لأن القرآن الكريم لم يذكر الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر (٥٥) ، لكن الناس قد استعملوا كلمة (الجوع) في حال القدرة والسلامة ولم يذكروا (السغب) .

وشبهه بذلك كلمة (المطر) استعملت أكثر من كلمة (الغيث) ، والقرآن الكريم لا يستعمل (المطر) إلا في موضع الانتقام ، وترد كلمة (الغيث) في القرآن في موضع الرحمة (٥٦) لكن استعمال الناس للفظتين يدل على أنهم لا يفرقون بينهما .

(٥٤) البيان والتبيين ج ١ ص ١٨ ، الأغاني ج ٨ ص ٢ ، ص ٤ .
(٥٥) وردت مادة (سغب) في القرآن مرة واحدة في سورة الباد آية ١٤ في قوله تعالى : « أو أطعام في يوم ذي مسغبة ، يتيما ذا مقربة » ، أما كلمة الجوع فقد وردت كثيرا ، انظر سورة قريش الآية ٤ في قوله تعالى « فليعبهوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » والآية ٧ من سورة الغاشية في قوله تعالى « ليس لهم إلا من ضريع » لا يسمن ولا يغنى من جوع » والآية ١١٨ من سورة طه في قوله تعالى « ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى » والآية ١٥٥ من البقرة « ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات » والآية ١١٢ من سورة النمل في قوله تعالى « فاذقها الله لباس الجوع والخوف كما كانوا يصنعون » .
(٥٦) وردت كلمة « غيث » في ثلاث سور من القرآن هي : لقمان الآية ٣٤ « ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام » وسورة الشورى آية ٣٨ « وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما فنطوا وينشر رحمته » وسورة الحديد آية ٢٠ « كمثل غيث أعجب الكفار نباته ، ثم يهيج فتراه مصفرا » ، أما مادة « مطر » فقد وردت في القرآن خمس عشرة مرة وكلها في موضع التعذيب والانتقام من ذلك قوله تعالى في سورة الاعراف آية ٨٤ « وأمطرنا عليهم مطرا فانظر كيف كان عاقبة المجرمين » وفي سورة الشعراء آية ١٧٣ « وأمطرنا عليهم مطرا فساء مطر المنذرين » .

ويورد الجاحظ عدة ألفاظ قد ذاعت وانتشرت في بعض البيئات وغيرها
أحق منها بالاستعمال ؛ ففي البصرة في عصر الجاحظ استعمل الناس :

- ١ — كلمة (بُرْمَة) تجمع على (بَرَام) مع أن كلمة (قَدْر) أفصح منها وقد وردت (قدور) جمعا لقدر في القرآن ، وجفان كالجواني وقدور راسيات .
- ٢ — كلمة (مُعَلِّيَّة) وهي البيت فوق البيت وتجمع على (علالي) ، وكلمة (غرفة) أفصح منها وهي تجمع على (غرف وغرفات) وقد استعمل القرآن الجمعين ، قال تعالى : « غرف من فوقها غرف مبنية » وقال : « وهم في الغرفات آمنون » .

٣ — كلمة (الكافور) وكلمة (الإغريض) أقل فصاحة من كلمة (الطلع) .
وفي المدينة استعمل الناس :

- ١ — كلمة « الخربز » وكلمة (البطينخ) أفصح منها ،
- ٢ — كلمة (الرمزْدق) وكلمة (السَّمِيط) أفصح منها لأن (الرزْدق) كلمة فارسية معربة أصلها (رستة) بمعنى السطر والصف من النخل ، بينما كلمة (سَمِيط) أو (سَمِيط) عربية وهي بمعنى الآجر القائم بعضه فوق بعض (٥٧) .
- ٣ — كلمة (المَزُور) للدلالة على اللحم الذي ينقع في الخل ويطبخ ، أقل فصاحة من كلمة (المَصْوص) التي معناها والمستعملة لدى أهل مكة .
وفي الكوفة استعمل أهلها :

- ١ — كلمة (بال) الفارسية وتركوا (المسحاة) الفصيحة .
- ٢ — كلمة (الباذروج) الفارسية وتركوا (الحوك) العربية وهو نوع من الرياحين .

٣ — كلمة (الجهار سوك) الفارسية يطلقونها على التقاء أربع طرق .

٤ — كلمة (وازار) الفارسية بدلا من كلمة (السُّوق) .

٥ — كلمة (خيار) الفارسية بدلا من (القِشْمَاء) العربية .

٦ — كلمة (كويْ نَدِي) الفارسية بدلا من (المجذوم) العربية^(٥٨) .

واستعمال لفظة وترك الأخرى لا يقوم على أساس من المفاضلة في الفصاحة فقط، بل يرجع في كثير من الأحيان إلى استخفاف الناس للفظه ، ولقد لاحظ الجاحظ ذلك وقال : « والعامة ربما استخفت أقل اللغتين وأضعفهما ، وتستعمل ما هو أقل استعمالا في أصل اللغة ، وتدع ما هو أظهر وأكثر ، ولذلك صرنا نجد البيت من الشعر قد سار ، ولم يسر ما هو أجود منه ، وكذلك المثل السائر ، وقد يبلغ الفارس والجواد الغاية في الشهرة ، ولا يرزق ذلك الذكر والتوبه بعض من هو أولى بذلك منه »^(٥٩) .

لكننا بعد مراجعة الكلمات نجد أن الكلمة العربية أسهل ، لكن هناك عوامل أخرى غير استخفاف اللفظة قد دفعت الناس إلى استعمال لفظة وترك أخرى ، وأهمها انتشار اللغة الفارسية في هذه البيئات بسبب اختلاط الأجناس . وخلاصة ذلك أن كثرة الاستعمال شرط هام في الفصاحة لكن هذا لا يعنى أن كل ما كثر استعماله فصيح .

• • •

ثانيا : الخلو من ضعف التأليف

ذكرنا فيما سبق الخلو من ضعف التأليف على أنه شرط اشترطه البلاغيون لفصاحة الكلام ، لكننا نتناوله الآن بإيجاز لنوضح ما يتعلق منه بالنحو ، ولقد رأينا فيما سبق أن حديث البلاغيين عن ضعف التأليف قد ارتبط بمثال هو (ضرب غلامه زيدا) والتأليف في هذا المثال ضعيف غل بالفصاحة لأنه ذكر

(٥٨) البيان والتبيين ج ١ ص ١٩ - ٢٠ .

(٥٩) البيان ج ١ ص ٢٠ - ص ٢١ .

فيه ضمير زيد قبل أن يذكر لفظ زيد حقيقة وتقديراً ، لأنه في رتبة التأخير لكونه مفعولاً ، وقبل ذكر معناه ، والغلام في هذا المثال هو الضارب ، فهذا التأليف ضعيف مخل بالفصاحة لأن فيه إضماراً موجباً للضعف .

كما أشرنا إلى أن ما قد يسبب الضعف في النثر لا يحدث منه ضعف في الشعر لأن ضرورة الشعر تميز ما ليس بجائز ، وقد تقوى ما هو ضعيف ، فربما كان الشيء فصيحاً في الشعر غير فصيح في النثر ، لذلك يجوز جماعته (ضرب غلامه زيداً) في الشعر فقط ،^(٦٠) ولقد رأينا فيما سبق الضرائر الشعرية وما يخل بالفصاحة منها .

وما يتعلق بضعف التأليف ما أخذه النقاد على الشعراء عندما أخطأوا في التراكيب ، أو عندما ألفوا تأليف ضعيفة مثل تلك الأبيات التي جمعها صاحب الوساطة وصاحب الموازنة ، ويعنيان في هذا المقام الأبيات التي بها خطأ أو تركيب يؤدي إلى الضعف ، ومن الضعف الناتج عن خطأ في الإعراب^(٦١) قول امرئ القيس :

أيا راكبا بَلَغَ أخواننا من كان من كندة أو وائل
فتصب (بَلَغَ) ، ومثل قول امرئ القيس أيضاً :
فاليوم أشرب غير مستحقب إماماً من الله ولا واعل
فسكّن (أشرب) ، ومثل قول أيضاً :
لما متتان خطانا كما أكب على ساعديه القمر

(٦٠) شروح للتلخيص ص ٩٩ .

(٦١) يرى الشيخ بهاء الدين السبكي أن الضرورة التي تقع في حركة الاعراب لا تخل بفصاحة المفرد ، وإنما تخل بفصاحة الكلام عندما يترتب على تغيير حركة الاعراب تعقيد في المعنى ، انظر شروح التلخيص ص ٩٩ ، .

فأسقط النون من (خناثنا) لغير إضافة ظاهرة . ومثل قول لبيد :
 رآك أمكة إذا لم أرضها أو يرتبط بمض النفس حمامها

فسكن يرتبط ولا عمل فيها للم^(٦٢) ومثل قول طرفة :
 قد رُفِعَ الفخ فاذا تحذرى ونفترى ماشئت أن تنقترى
 لحذف (النون) فى (تحذرى) ، ومثل قول الأسدى :
 كنا نرقعها وقد مرقت واتسع الحرق على الراقع
 فسكن (نرقعها) . ومثل قول الراعى :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا
 وابنا نزار وأنتم بيضة البساة^(٦٣)

فسكن (تعرف) ، ومثل :
 يا عجا والدهر جم عجبته من عنزى سبتى لم أضربته
 فرفع (أضربه) . ومثل قول الفرزدق الذى أوردناه فيما سبق :
 وعض زمان يابن مروان لم يدع
 من المال إلا مسة حنا أو مجلف

فضم (مجلفا) ، وقول بعض الرجاز :
 كانت عجوزا 'عمرت' زمانا وهى ترى سيئتها إحسانا
 تعرف منها الانثف والعيشة نانا

(٦٢) الوساطة ص ٥ .

(٦٣) والوساطة ص ٦ ، اللسان ج ٨ ص ٣٩٤ ، واللسان يروى هذا

البيت بلم :

تأبى قضاة لم تعرف لكم نسبا وابنا نزار فانتم بيضة البلد
 ولا يكون اعتراض على رواية اللسان .

ففتح النون من (العينانا) ^(٦٤) ومن ذلك أيضاً قول راجز آخر :
طاروا عليهم فطير علاها واشددُ بمنى حَتَبِ حَقَوَاهَا

ناجيسة وناجيا أباهَا

فرفع (حقواها) وحمته النصب ، كما نصب (أباهَا) وحمته الرفع
ومن ذلك قول امرئ القيس :

كَأَن ثَبْرًا مِنْ عَرَايِنٍ وَبَلْهٍ كَبِيرٍ أَنَا فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ
فخفّض (مزمل) وهو وصف (كبير) .

ومثل قول الفرزدق :

بِخَيْرِ يَدَيَّ مَنْ كَانَ بَعْدَ مُحَمَّدٍ وَجَارِيَةٍ وَالْمَقْتُولِ اللَّهِ صَائِمٍ
فخفّض (صائم) ، وقول الفرزدق أيضاً :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتَهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيهَا
ففتح الياء من (موالي) في حال الجر .

ومن أخطاء أبي نواس التي تجلب الضعف لشعره قوله :

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الظَّاهِرُ الْيَمُونُ ^(٦٥)

بضم ما بعد (إلا) ، وقوله :

فَلَمَّا خَشِيَ الْإِيْيَا مِنْ صَحْبٍ وَجَلَّاسٍ ^(٦٦)

ولمّا هو الإباء ، وكقوله :

وَضَيْفَ كَأْسٍ مَحْدَثَةٍ مَلِكٍ تَبَهُ مَغْنً وَظَرْفُ زُنْدِيقٍ ^(٦٧)

(٦٤) الوساطة ص ٧ ، الضرائر للالوسي ص ١٦١ المطبعة السلفية
سنة ١٣٤١ القاهر .

(٦٥) الموشح ص ٢٦٧ .

(٦٦) ديوانه ص ٩٥ شرح محمود واصف ط القاهرة سنة ١٨٩٨ م ،

الوساطة ص ٦٢ .

(٦٧) ديوانه ص ٨٩ ، الوساطة ص ٦١ .

فمكن الهاء في قوله (عذبة) ، ومثل قول أبي تمام :

ثانيه في كبد المساء ، ولم يكن لاثنتين ثانٍ إذ هما في الغار
فمكان يجب أن يقول في البيت : (ولم يكن لاثنتين ثانيا) لأنه خبر يكن ،
واسمها هو اسم بابك مضمرة فيها ، وقد ورد في البيت الذي يسبقه وهو :
ولقد شفى الأحشاء من برحائها

أن صار ببابك جارَ مازيَّار^(٦٨)

ويرى صاحب الموازنة أنه ليس إلى غير النصب سبيل في البيت ، وإلا بطل
المعنى^(٦٩) ، ومثل قوله أيضاً :

تسمين ألفاً وتسميناً ومثلهما كتاب الخيل نحميها الأراجيل^(٧٠)
فنون النون من تسمين .

وخلاصة رأينا في الأخطاء التي تقع في الإعراب أنها أتبعد الكلام عن الفصاحة
وأنها نصيبه بالفساد ، لأن الإعراب هو السبيل الذي توصل به إلى المعنى ،
والخطأ في الإعراب لا يوصل إلى المعنى المراد بل يؤدي إلى الغموض والإبهام ،
ولقد رأينا أن الإبانة أو الموضوع هي غاية كبيرة يسعى إليها البلاغيون
واللفزيون ، وأن الفصاحة تعني الإبانة بكلام العرب المشهود لهم بسلامة نطقهم
وألفاظهم ، وصحة تراكيبهم ، وبراعتهم في تسميق تلك التراكيب التي تستعذب
في الآذان .

كما نرى أن الضرورات الشعرية تنقص من قيمة الشعر الذي هو صورة من ثقافة
قائله وعبقريته ، فالشاعر القوي المتمكن من لغته وموهبته لا يلجأ إلى الضرورات .
أما أن يلجأ الشاعر إلى الخطأ هذا فإن ذلك يتعلق بالمرقف والدافع الذي

(٦٨) ديوانه ج ١ ص ١٥٤ ، دلائل الإعجاز ص ٦٦ ، والموازنة

ص ٢٨ - ص ٢٩ .

(٦٩) الموازنة ص ٢٩ .

(٧٠) الموازنة ص ٣١ .

من أجله قد فعل ذلك . وهذا ما يعرف بكسر البناء الذي يتعمده الشعراء والادباء
لهدف آخر يتحقق بخروجهم عن القاعدة اللغوية ، فقد يرى كبار الادباء أن من
حقهم أن يخرجوا على القواعد من أجل تحقيق بعض الالوان الجمالية كاللوسيقى
وغيرها .

وإذا كان بعض النقاد قد قبلوا من كبار الادباء تلك اللامعات الجمالية التي
تحقق بكسرهم للقاعدة أو البناء — فإن ذلك لا يمكن أن يطرد عند كبار
الادباء أو صغارهم .

وعلى أية حال فنحن لانميل إلى أن نسعى وراء التخريجات لنبرر مخالفة
الادباء للقواعد اللغوية ، والتي تصدر — فيما نرى — في أغلب الاحيان عن تعمد
وغرور تمتلئ به نفوس أولئك الادباء الذين كثر حولهم المدح والاطراء .

ونحن في موقفنا هذا نختلف رأى الدكتور مندور رحمه الله عندما لام القاضى
الجرجاني على مؤاخذه للمتنبى في هذه الناحية ، وذلك عندما حول الضمائر
عن نسقها المعتاد إلى نسق آخر مثل قوله :

وإني لمن قوم كأن نفوسنا بها أنف أن تسكن اللجم والعظما (٧١)
فلقد خرج بالضمير من الغيبة إلى المتكلمين ، وإنما كان يجب أن يقول :
« كأن نفوسهم » ، ومثل قوله :

قوم نفرست النساء فيكم فرأت لكم في الحرب صبر كرام
وكقوله أيضاً :

كريم متى استوهبت ما أنت راكب وقد لقيت حرباً فأنك باذل (٧٢)
ويرى الدكتور مندور أن الشاعر قد آثر أن يقول « واني لمن قوم كأن نفوسنا »
وأنه قد اهتمدى بطبعه إلى الصواب لانه تمثل قومه حاضرين أمامه عندما لجأ إلى

(٧١) الوساطة ص ٤٤٦ .

(٧٢) الوساطة ص ٤٤٩ .

ضمير المتكلم (نا) ، وكأنه أحس بهم حوله يعزونه بعصيتهم ، فزاد إحساسه بشرف الالتئام إليهم (٧٣) .

وإن قبلنا تصرف الضمير على غير وجهه في هذا البيت فأننا لا نقبل إصرافه في الخروج على النظام اللغوي المعمود ، وهو في ذلك كغيره من الشعراء .

وقد وقع المتنبى وغيره من الشعراء في أخطاء لغوية كثيرة سنحاول أن نشير إليها . (٧٤) يؤخذ عليه الشعراء : الحذف المفسد ، مثل الحذف الذي يحدث في الكلمة مثل قول البيد :

درس المنا بمقال فأبان بالحس بين البيد والسويان (٧٤)

يريد المأزل ، ومثل وقول المتنبى :

جلالاً كما بني فـلـمـيـكـ التبريحُ أغذاء ذا الرشـأُ الاغنـ الشيحُ

حيث حذف النون من تسكن مع وجود الألف واللام وهذا خطأ ، لكن القاضي الجرجاني يحوزه اعتماداً على ما حكاه أبو زيد الحسيلي بن 'غر فـطـة' : (٧٥)

لم يك الحق سوى أن حاجه رسم دار قد تعق بالشر

غير الجدة عن عرفانها خرق الريح وطوفان المطر

ومثل ذلك حذف القون من السكين :

فلمست بآية ولا أستطيعه ولا كاسقني إن كان مأوك ذافضل (٧٦)

(٧٣) النقد المنهجي ص ٢٢٧ .

(٧٤) الوساطة ص ٤٥٠ .

(٧٥) الوساطة ص ٤٤١ .

(٧٦) الوساطة ص ٤٤١ ، ونسب ابن سنان هذا البيت إلى النجاشي

انظر سر الفصاحة ص ٦٩ .

حيث حذف ثم جاء بالساكن من بعد فتركه على الحذف .

ومن ذلك أيضاً ما يرويه صاحب اللسان :

قد وَعَدْتُني أمُّ هَمْرَوَانِ تَأْتِمَسِحُ رَأْسِي وَتُقَلِّبُنِي وَ
وَتَمْسَحُ الْقَفْءَ فَمَا حَتَّى تَنْتُنَا (٧٧)

ومن الحذف المفسد للكلام الذى يؤدي إلى الغموض والإبهام البيت الذى
أنكره أبو العباس أحمد بن عبيد الله على أبي تمام عندما قال :

يدى لمن شاء رهنٌ لم يذُقْ جِرْعاً من راحتيك درى ما الصاب والعسل

ففى هذا البيت كثير من الحذف . ويرى صاحب الموازنة أنه أراد بقوله
« يدى لمن شاء رهن ، المصافحة والمبايعة للتماقد أو المراهنة إن كان لم يذُقْ
جِرْعاً من راحتيك درى ما الصاب والعسل ، كما يرى الآمدى أن مثل هذا لا يسوغ
لأنه حذف (إن) التى تدخل للشروط ، ولا يجوز حذفها ، لأنها إذا حذفت
سقط معنى الشرط ، كما أن الشاعر قد حذف (من) وهى الاسم الذى صلته
(لم يذُقْ) (٧٨) ، ومن أجل ذلك قد اختل البيت فى نظر الآمدى ، وأشكل معناه
بسبب كثرة الحذف .

فالحذف المفسد بنوعيه يؤدي إلى ضعف التأليف الذى اشترط البلاغيون
الخلوص منه حتى يوصف الكلام بالفصاحة ، وهذا الحذف يخالف ذلك الحذف
الذى ينتج عنه الإيجاز المحمود .

وما يسبب الضعف أيضاً : الزيادة التى تلحق بالكلمات فتؤدي إلى الخلل
والفساد فى التراكيب ، ومثال ذلك قول شبيب بن ثعلبة :

ولسبب الحرق قوص بالقفن ودُمِّل فى الإست مستقرن

(٧٧) اللسان مادة « قنف » ، « نتا » .

(٧٨) الموازنة ص ١٨١ .

أَرْحَبُ مِنْكَ مَوْضِعُ الْوُشْحُنِ ۖ فَذَاكَ مِنْ ذَاكَ إِلَى السَّنَنِ
مُقَطَّعَةً مِنْ أَجُودِ الْقَطَنِ (٧٩)

فزاد الشاعر هذه النونات ، وقد وقد جاءت بعضها بلا ضرورة مثل تشديد
النون في (قَطَّعَةً) التي لم تقع قافية ، كما أن حرف النون لم يقع رويًا .

ومن ذلك أيضاً إتصال الضمير بإيلا ، مثل :

لَيْسَ إِلَّاكَ يَا عَلَى هِمَامٍ سَيْفُهُ دُونَ عَرَضِهِ مَسْأُولٌ
ومثل :

لَمْ تَرِ مَنْ نَادَمْتَ إِلَّا كَا ۖ لَالسَّوَى وَدَكَ لِي ذَاكَ (٨٠)
وحق الضمير أن ينفصل عن إلا ، وذلك ماورد في القرآن مثل قوله تعالى :
« ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ » ، وهذا هو المعهود عند العرب .

ومن الضعف أيضاً الجموع الشاذة أو نادرة الاستعمال في مثل قول المتنبي :
إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ ۖ فِي النَّاسِ بَوَاقَاتُهَا وَطَبُولُ
الْجَمْعِ بَوَقٍ عَلَى بَوَاقَاتٍ ، وقد اعترض خصوم المتنبي على هذا الجمع ، (٨١) لإعتياده
على أن (فَعُولٌ) يجمع على (أفعال) في جموع القلة مثل قفل وأقفال ، ويجمع في
الكثرة على (فُعُولٌ) مثل جند وجنود ، وبرْد وبرود .

ولستطيع أن نضيف إلى أيضاً استعمال اللفظة في غير موضعها التي عرفت
بها ، وهذا لا يعنى أننا ننسكرك المعاني المجازية ، وإنما نقصد في هذا المقام
الاستعمال الذي ليس في مقام المجاز ، مثل قول المتنبي :

لَيْسَ التَّعَلُّلُ بِالْأَمَالِ مِنْ إِرَابِي ۖ وَلَا الْقُنُوعُ بِضَنْكِ الْعَيْشِ مِنْ شَيْمِي

(٧٩) الوساطة ص ٤٥٦ .

(٨٠) الوساطة ص ٤٥٧ .

(٨١) الوساطة ص ٤٤٣ - ص ٤٤٤ .

ولأنما كان يجب أن يقول القناعة ، لأن (القنوع) تخالف القناعة ، وهى بمعنى المسألة ، وكلتا اللفظتين من مادة واحدة هى قنع يقنع ، والفاعل فيهما قانع إلا أن القناعة تعنى الرضى ، والقنوع يعنى السؤال ^(٨٢) ، ومن ذلك أيضاً قول الشماخ :

لـال المرء يصلحه فيغنى مفارقة أعف من القنوع
مثل قول المتنبي :

عوابس حلّ يابس الماء حزمها فهنّ على أوساطها كلناطق
وقد اعترض على كلمة (يابس) لأن الماء لا يوصف باليابس ، وإنما يقال :
جهد الماء ، وجمس السمن ، وبس العود والنبت ^(٨٣) ، ومثل :
• مثل النصارى قتلوا المسيحاه ^(٨٤)

وهذا خطأ لأن النصارى أتباع المسيح ، وهو يقصد اليهود . كما أن المسيح لم يقتل ولم يصاب كما نص القرآن الكريم . وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم .
ومثل قول أبي تمام الذى سبق ذكره :

حلت محلّ البكر من معطى وقد زفت من المعطى زفاف الائم
حيث جعل الائم مقابل البكر فى التقسيم ، والائم قد تكون بكراً والائم
هى التى لازوج لها .

(٨٢) الوساطة ص ٤٦٢ ، ويرى صاحب المصباح المنير أن مادة القنوع ، تخالف مادة القناعة ، فمادة القنوع هى (قنع) ، ومادة القناعة هى (قنع) من باب تعب . (انظر المصباح المنير ص ٧١١) .
ونلاحظ أن القرآن الكريم قد أورد اسم الفاعل من المادة الأولى ولم يورد المادة الثانية فقال تعالى فى سورة الحج آية ٤٦ : (واطعموا القانع والمعتز) والقانع هو السائل والمعتز الذى يطيف ولا يسأل .
(٨٣) الوساطة ص ٤٦٦ .
(٨٤) الوساطة ص ٤٧٣ .

ولقد شغل النقاد بأخطاء الشعراء، ودارت حول الخطأ في الوصف، والاختفاء في المعاني، والاختفاء في استعمال الحروف، وكذلك الخطأ المتصل باضطرابات الوزن، وغير ذلك مما لا يتسع المجال لتفصيله.

وبعد، فقد رأينا أن ثمة علاقات وثيقة بين الفصاحة وقواعد النحر والصرف، هذه العلاقات التي تعددت، وقد حاولنا أن نوجزها في مظهرين شاملين هما:

(أ) الخلوص من مخالفة القياس اللغوي .

(ب) الخلوص من ضعف التأليف .

ولقد شمل المظهر الأول ما يتعلق بفصاحة المفرد، كما شمل المظهر الثاني ما يمكن أن يتعلق بفصاحة الكلام .

ونحن نعلم أن العلاقة بين الفصاحة وقواعد النحر والصرف باب متسع يستوجب بحثاً مستقلاً، ولقد حاولنا أن نستوفيه بقدر ما يتاح لنا في هذا المقام .